جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي

معهد تسيير التقنيات الحضرية

قسم تسيير التقنيات الحضرية

السنة الجامعية 2024/2023 **التوقيت: 09:00 – 10:30**

أم البواقي 2024/01/17 **مدة الامتحان: 1:30 ساعة**

السنة أولى ماستر هندسة حضرية: تسيير الشبكات الحضرية

الاجابة النموذجية للامتحان السداسي الاول في مقياس: استراتيجية –تشريع- تسوية

الاجابة على الأسئلة التالية

السؤال الاول:(08 نقاط).

- **قم بتركيب الكلمات التالية في صيغة ثنائية ؟ (02 ن) .**

جرد – ترتيب – ضبط – تحديد – وضع – توفير – انفاذ

المعطيات – الاولويات – الاهداف– المدى الزمني – الخطط – الوسائل – الاجراءات

- **تركيب في صيغة ثنائية وترتيب الكلمات التالية: (01 ن).**
- **جرد المعطيات**
- **ترتيب الاولويات**
- **ضبط الاهداف**
- **تحديد المدى الزمني**
- **وضع الخطط**
- **توفير الوسائل**
- **انفاذ الاجراءات**
- **من خلال الترتيب قم بصياغة تعريف مناسب لمفهوم الاستراتيجية ؟(01 ن) .**

صياغة تعريف مناسب لمفهوم الاستراتيجية يكون حسب تصور كل طالب من منظور التخصص

مثال: تعتمد الاستراتيجية في عملية تأطيرها على مسار تنظيمي بداية بجرد المعطيات واستقرائها ثم ترتيب الاولويات مع ضبط الاهداف الى تحديد مدى زمني واضح ضمن الخطط المناسبة والبدائل الخاصة بها , بحيث تعتمد على الوسائل المادية و البشرية المتوفرة مع تطبيق الاجراءات اللازمة لتنفيذها,

- **للاستراتيجية مبادئ – حددها؟(02 ن) .**

*** تتمثل هذه المبادئ في:**

– ضبط كافة الأهداف التي سيتم تحقيقها، ويُعتبر هذا المبدأ الأول والاساسي من مبادئ الاستراتيجية.

– الحرص أن تكون سهلة التطبيق والتكييف في بيئة القطاع المراد تطويره أو ما يصطلح عليه –بالاستراتيجية المرنة.

– تعدّ الاستراتيجية وسيلةً من الوسائل المساندة لوظيفة التخطيط الإداري.

– يجب أن تكون الاستراتيجية شاملة، ومتكاملة، أي أن لا تغفل عن أي جزء من أجزاء الخطة التي سيتمّ تنفيذها.

- **للاستراتيجية أهداف – أذكرها؟(02 ن) .**

*** تتمثل هذه الأهداف في :**

- **معرفة الوضع الحالي للقطاع الذي ستعمل على تطويره، والتعرّف على كافة العناصر المكوّنة له.**
- **تحديد كافة الأدوات، والوسائل التي ستُستخدم لتطبيق الاهداف مع إدراك الإيجابيات والسلبيّات المرتبطة بالاستراتيجية.**
- **الاستفادة من إيجابيات القطاع، والحرص على تنفيذها بأسلوب صحيح.**
- **توفير الظروف، والبيئة المناسبة لتنفيذ الاستراتيجية. مع مراعاة مناسبة كافّة العوامل المحيطة بالاستراتيجية، مع طبيعة المهمات التي ستقوم بها، مما يؤدي إلى الوصول لتحقيق النتائج المطلوبة في القطاع.**

السؤال الثاني:(03 نقاط).

- **يتميز التشريع بطابعين هما؟(1,5 ن) .**

والذي يتضمن طابعين هما:

- طابع أول علاجي: كمثال : من خلال السماح للمواطنين بتسوية وضعية بناياتهم المنجزة فوضويا أو إتمام أشغال البناء لسكناتهم الحائزة على الرخصة.

- طابع ثاني ردعي: من خلال مجموعة من الاجراءات والعقوبات التي تطبق على مخالفي الاطر التنظيمية سارية المفعول مثال في ميدان التعمير والبناء.

- **نطلق على قاعدة قانونية يصدرها تشريع ما ,الا اذا اتصفت بثلاث صفات ماهي؟ قدم لها توضيح؟(1,5 ن) .**

التشريع يضع قاعدة قانونية: ويقصد بذلك قيام السلطة العامة المختصة في الدولة، بوضع قاعدة ملزمة للسلوك، بصورة عامة ومجردة. فلا تعد قاعدة تشريعية إلا تلك التي تصدر عن سلطة عامة و تتمتع بثلاث صفات وهي :

- **الإلزام : وجوب تطبيقها من طرف المقرر (سلطة مختصة) و الصادر في حكمه القرار وفق القاعدة القانونية,**
- **التجرد: وجوب تطبيقها من طرف المقرر وفق القاعدة القانونية و ليس وفق الميولات شخصية أو أغراض منفعية محدودة,**
- **العمومية : وجوب تطبيقها من طرف المقرر وفق القاعدة القانونية دون الاستثناء على طرف معنوي أو شخص معين أو واقعة ما.**

السؤال الثالث:(03 نقاط).

- **يمثل مفهوم التسوية وضع قانوني محدد – في نظرك ما الداعي لإنفاذها اجرائيا من خلال تشريع قانوني؟ (1,5 ن) .**

تمثل التسوية وضعية قانونية محددة يتم تفعيلها وفق لوضع قائم في قطاع أو مجال ما , هذا الاخير مؤطر بقوانين وأطر تنظيمية سارية المفعول يتم اجراء عليها التعديل في كل مرة تدعو الحاجة اليها ,الا أن بعض الحالات لم تجد لها تغطية قانونية فكان من الضروري اصدار قانوني يحدد نوع الحالات القابلة للمعالجة كتصنيف لها مع التقليل من العوائق التنفيذية و المالية لإتمام عملية التسوية النهائية لها,

- **قدم مثال على ذلك؟(1,5 ن) .**

يمثل قانون مطابقة البنايات 08-15 المؤرخ في 20 جويلية 2008 تشريع قانوني ليأكد على حالة التسوية للوحدة البنائية في العمران الجزائري وتبعًا لما ورد في نصوصه التنفيذية فإن:

المدن الجزائرية تعيش حالة من الفوضى في المجال العمراني وتشوها في نسيجها الحضري، وبعد المعاينة التي أفادت أن عدد كبير من البنايات بقيت الأشغال بها غير منتهية رغم إستغلالها من أجل السكن أو من أجل ممارسة نشاطات تجارية أو خدماتية. استصدر المشرع الجزائري القانون 08-15 المتعلق بقواعد مطابقة البنايات و إتمام إنجازها والمراسيم التنفيذية المصاحبة له،

(مع تحديد الحالات القابلة للتسوية والاجراءات الخاصة بها)

السؤال الرابع:(05 نقاط).

لتوجيه المدينة الجزائرية نحو مستوى حضري معين تم وضع اطار قانوني مرجعي؟ تحدث عنه من خلال:

- تعريف هذا الاطار المرجعي القانوني(01 ن) .

إن وضع حد لفوضى العمران بسبب الوضعية الكارثية التي انتهى اليها الاطار العمراني وفي ظل غياب تصور لتنظيم المجال الحضري ، مع وجود طلب متزايد على السكن و بسبب النمو الديمغرافي المرتفع الذي تعرفه المدينة الجزائرية .

كان من الضروري اللجوء الى وضع إطار مرجعي قانوني يؤسس لاستراتيجية توجه المدينة الجزائرية الى منحى تصاعدي من النمو والتطوير الحضري المتكامل من خلال البدء في استصدار تشريع لمعالجة وضعية التهيئة والتعمير من خلال:

القانون التوجيهي للمدينة 06-06 المؤرخ في 20 فيفري.2006

- دوافع ظهوره(01 ن) .

قانون المدينة 06-06 المؤرخ في 20 فيفري.2006 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، وجاء هذا القانون لإعطاء مكانة مرموقة للمدينة في إطار العولمة والتغيرات الكبيرة التي يشهدها المجتمع الجزائري وضرورة مساهمة المجتمع المدني في منح القرار في مجال مستقبل المدينة من الناحية التنموية وكل المشاكل التي تعاني منها في جميع الميادين .

لذا فإن المدينة الجزائرية تعاني من عدة إختلالات في المجالات العمرانية والاجتماعية و الاقتصادية، كما سجلت المدن الجزائرية إختلال بين الشمال والجنوب في الكثافة السكانية حيث عرف الشمال إرتفاع كبير في عدد السكان بينما الجنوب بقي دون إرتفاع في عدد السكان ، إضافة إلى النزوح الريفي الذي عرفته الجزائر في بداية التسعينات بسبب سياسة الصناعية التي انتهجتها الجزائر أنداك من خلال إنشاء أقطاب صناعية في المدن الكبرى حيث نجم عن ذلك هجرة كبيرة لسكان الريف إلى المدينة بحثا عن العمل وتحسين ظروف المعيشة.

ونتج عن ذلك ظهور البناء الفوضوي على أطراف المدينة ونشأت بذلك أحياء الصفيح وإنتشار العمران الفوضوي ، لأن الدولة في تلك الفترة لم تكن تملك السكن الكافي لتلبية الطلب المتزايد عليه.

فنتج عن ذلك نسيج عمراني مشوه وغير متجانس أعطى صورة قاتمة وغير حضارية للمدينة الجزائرية التي أصبحت تعيش في فوضى عارمة.

ومنه بات التفكير في قانون يكون بمثابة المحرك لهذه المدينة ويسترجع لها بريقها من خلال التكفل بالمشاكل العمرانية التي تعاني منها ، وجعل السكان يشاركون في تنميتها ووضع إستراتيجية بالتشاور بين مختلف شرائح المجتمع .

- تعداد الفصول مع الترتيب و الهدف من كل فصل (في سطر لكل محور)(03 ن) .

تم تصميم و إعداد سياسة المدينة التي تضمنتها أهداف القانون التوجيهي للمدينة، مع تحديد الأحكام الخاصة الرامية إلى تعريف عناصر سياسة المدينة, وقد تضمن القانون على تسعة وعشرون مادة (29) مقسمة إلى ستة (06) فصول مع توضيحها, وهي كما يلي:

1-المبادئ الأساسية لسياسة المدينة:

وهي مسار تشاوري ومنسق، من خلال وضعها حيز التنفيذ في إطار التسيير اللامركزي و الجواري الذي يمس البعد السوسيوثقافي.

2-التعاريف والتصنيف الخاص بالمدينة:

تصنف المدن حسب مستوى التأثير الجغرافي وحسب التصنيف السكاني والحضري ومن خلال عقد تطوير المدينة والاقتصاد الحضري.

3-أهداف سياسة المدينة وإطارها:

هي الأحكام الخاصة التي تهدف لتعريف عناصر سياسة المدينة في إطار سياسة تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة,وإلى تنسيق كل التدخلات.

4-مجالات تجسيد سياسة المدينة:

يتم تجسيد التنمية المستدامة بصفتها إطارا متكاملا متعدد الأبعاد والقطاعات والأطراف من خلال عدة مجالات منها : المؤسساتي وغيرها,

5- الفاعلين والصلاحيات:

تبادر الدولة بسياسة المدينة وتديرها, كما تحدد الأهداف والإطار والأدوات اللازمة بالتشاور مع الجماعات الإقليمية .

6 -الأدوات والهيئات المتعلقة بسياسة المدينة:

وتتمثل في أدوات التخطيط المجالي والحضري ,التوجيه القطاعي, الإعلام, الشراكة والتمويل بالإضافة الى المرصد الوطني للمدينة ومهامه.

ملاحظة : تمنح نقطة على وضوح الخط وتحرير الإجابة.